الطيب عبد الرحيم امين عام الرئاسة الفلسطينية وعضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» يتحدث بكل صراحة لـ«القدس العربي»:

حماس لم تتوقع حجم الفوز الذي حققته.. والمواطن لم يفقد الثقة بفتح ولكنه احتج عليها بصورة صاخبة

الزهار هدد بحرب اهلية بلا محرمات.. ومواسير «حماس» وعملياتها ضد المدنيين الاسرائيليين شوهت النضال

كثيرون ممن يدعون بأنهم من «فتح» ساهموا في الفلتان الامني حتى يقال «حاميها حراميها»

■ اكد الطيب عبد الرحيم مبعوث الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات (ابو عمار) لحركة المقاومة الاسلامية (حماس) وامين عام الرئاسة الفلسطينية حاليا وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح لـ«القدس العربي» بان محمود الزهار رئيس كتلة حماس البرلمانية هدد ذات يوم بحرب اهلية بلا محرمات ولا خطوط حمراء.

وشدد الطيب على ان «حماس» لم تكن تتوقع حجم الفوز الذي حققته في الانتخابات التشريعية وحصولها على 74 مقعدا من اصل 132 مقعدا، منوها الى ان المواطن الفلسطيني لم يفقد الثقة بحركة فتح ولكنه احتج عليها بصورة صاخبة ادت الى حصولها على 45 مقعدا نتيجة الانقسامات الداخلية التي كانت تعصف بها قبل اجراء الانتخابات التشريعية في 25 كانون الثاني (يناير) الماضي.

واضاف عبد الرحيم قائلا في حديث مطول مع «القدس العربي» بان من زور الانتخابات الداخلية «البرايمرز» لحركة فتح التي ادت بدورها الى انقسامات داخل الحركة قبل الانتخابات التشريعية هو «اشبه بالزاني في عرضه»، مشيرا الى ان الرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي ينتمي للحركة رفض تأجيل الانتخابات مرة اخرى بعد ان وصل لقناعة بان التأجيل لن يغير الحال داخل الحركة، وذلك الى جانب خشيته من تهديدات «حماس» بان التأجيل سيؤدي الى حرب اهلية دامية، وفيما يلي نص الحوار:

■ من الذي يتحمل مسؤولية ما جرى لحركة فتح في الانتخابات التشريعية؟

■ هناك عوامل داخلية وأخرى خارجية أدت الى هذه النتيجة وكلها تحتاج الى مجلدات، بالنسبة الى العوامل الداخلية هناك تراكمات عديدة من أبرزها تغييب الحياة الديمقراطية وعدم التعامل برفق مع الأجيال الصاعدة في حركة فتح وغياب الحسم في بعض المنعطفات وجمود دائرة التعبئة والتنظيم، ومن هنا أستطيع أن أؤكد أن المسؤولية تقع على الجميع وإن كانت الأطر العليا تتحمل العبء الأكبر. أما العوامل الخارجية فيمكن إيجازها بأن الجانبين الأمريكي والإسرائيلي قد ساعدا في الوصول الى هذه النتيجة، فالجانب الأمريكي تخلى الى حد كبير عن خارطة الطريق والجدول الزمني فأقفل الأفق السياسي، أما الجانب الإسرائيلي فلم ينفذ تفاهمات شرم الشيخ واتخذ خطوات أحادية الجانب خاصة الانسحاب من غزة الذي فسر على أنه انتصار لخيار المقاومة فقط في حين أن هذه الخطوة الأحادية الجانب قد جملت صورة الاحتلال وشكلت مقدمة لخطوات انفرادية قادمة في الضفة الغربية.

■ ما هي المسؤولية التي يتحملها الرئيس الفلسطيني محمود عباس «ابومازن» الذي ينتمي للحركة على وجه الخصوص؟

■ لقد بذل الرئيس وقتاً طويلاً لتوحيد الجهود منذ انتخابات الرئاسة السنة الماضية واصطدم بعقبات من الداخل والخارج حالت دون تحقيق الهدف، فهناك من يتوهمون أنهم مراكز قوة، وهناك من ينطبق عليهم المثل «يا أنا فيها يا بخفيها» أو «يا لعيّب يا خريب» وهناك من يعتقد أنه أكبر من فتح وهناك من يطيش على شبر ماء والدليل أن أكثر من 75 مرشحاً فتحاوياً قد نزلوا مستقلين في مواجهة إخوانهم في قوائم فتح للانتخابات التشريعية التي جرت في 25 كانون الثاني الماضي (يناير)، ولقد أجل الرئيس الانتخابات مرة ولم يستطع أن يؤجلها مرة ثانية كما لم نستطع جميعاً في اللفة الاخيرة وبعد توحيد القائمتين ـ لحركة فتح ـ أن نحشد كل قوة فتح حولها بينما حركة حماس قد انتهت من إعداد قائمتها في منتصف العام الماضي وقبل تأجيل الانتخابات.

فقدان الثقة بفتح

■ هل فقد المواطن الفلسطيني الثقة في الحركة وبرنامجها السياسي؟ أم فساد السلطة التي قادتها «فتح» إضافة الى الفلتان الأمني كان السبب المباشر في فقدان ثقة المواطن بالحركة؟

■ لم يفقد المواطن الفلسطيني على الإطلاق ثقته بالحركة وبرنامجها السياسي، ربما يكون قد فقد الثقة في بعض الأدوات أو الأشخاص، فأثر ذلك بالطبع على الالتفاف الشعبي حولها.

لقد حصل الرئيس أبو مازن على نسبة 62,5 % في انتخابات الرئاسة ولو حصلت قوائم فتح على عدد الأصوات التي حصل الأخ أبو مازن عليها لوصل عدد المقاعد التي ستحصل عليها فتح في المجلس التشريعي الى ما يزيد عن 66 مقعدا، لكن تشتت الأصوات بين القوائم الرسمية للحركة على مستوى الدائرة والوطن والمرشحين الفتحاويين المستقلين أدى الى ضياع ما يقرب من ربع مليون صوت من أصوات فتح، فالبعض كان يحجب عن البعض، فاصطدمت فتح بنفسها بينما كانت حركة حماس موحدة خلف قوائمها، كانت هناك أنانية ومحاولة للمباهاة من بعض المرشحين بأنه حصل على أعلى الأصوات في دائرته ـ للأسف هذا حدث من بعض القيادات والكوادر في العديد من الدوائر، وإدارة الانتخابات من قبلنا كانت غير موفقة إطلاقاً وغير فعالة، وهناك فتحاويون كثيرون لم يكونوا على قناعة بأن الانتخابات ستكون في موعدها، فلم يتفاعلوا إلا في الساعات الأخيرة.

أما بعض مظاهر فساد السلطة فقد حسبت على فتح وإن كانت هناك مبالغات مقصودة من الجانب الإسرائيلي وبعض أطراف المعارضة بالرغم من أن فتح كانت أول من طالب بالإصلاح ووقف تلك المظاهر المسيئة.

اما المواطن فلم يفقد ثقته بالحركة ولكنه احتج عليها بصورة صاخبة، وإذا ما صححنا أخطاءنا وبدأنا بجدية مستفيدين من التجارب السابقة ستعود فتح مرة ثانية لتقود المشروع الوطني.

الفلتان الامني من الجميع

■ هل تعتقد بأن الفلتان الأمني الذي شارك فيه مسلحون من فتح وقادوه سواء بدعم من هذا المسؤول أو ذاك أدى الى النتيجة التي وصلت إليها الحركة في الانتخابات التشريعية؟

■ الفلتان الأمني لم يكن من فتح وحدها بل كان من الجميع، ولكن فتح تتحمل المسؤولية الكبرى بصفتها هي الحريصة أو القائدة للمشروع الوطني، وبلا شك فقد أساء الفلتان الأمني لمن أقدم عليه وللحركة ككل.

ولكن دعني أقول بصراحة إن فتح ليس لمن يدعيها بل لمن يلتزم بقراراتها وسياساتها وكثيرون ممن يدعون أنهم فتح هم الذين ساهموا في الفلتان الأمني والله أعلم ما وراء القصد، ربما حتى يقال أن حاميها حراميها، وحتى تقول إسرائيل انه ليس لها شريك.

■ أنت بعثت برسالة الى الرئيس الفلسطيني محمود عباس تعبر فيها عن معارضتك إجراء الانتخابات الداخلية «البرايمرز» لحركة فتح، ما البديل الذي كان مطروحاً برأيك، ورأي من عارضها مثل رئيس الوزراء الفلسطيني أحمد قريع؟

■ البديل عن هذه «البرايمريات» الموسعة كان يمكن أن تكون محدودة في كل منطقة ويشارك فيها أمناء سر وأعضاء لجان الأقاليم والمناطق والشُعب والمكاتب الحركية المتخصصة بالإضافة الى لجنة من المجلس الثوري واللجنة المركزية. أما ما حدث فلا مثيل له في أي مكان في العالم، ومن زورَ في «البرايمريات» فقد كان أشبه بالزاني في عرضه، لقد شتت هذه البرايمريات الصف ولم تجمع، فرقت ولم توحد، بعثرت ولم تلملم، والنتائج السلبية تحتاج الى وقت طويل للمعالجة وهذا يقتضي من الأطر العليا أن تساهم في إحياء الديمقراطية التي تُوحد وتُجمع لا كما حدث ومورس من ديمقراطية فوضوية.

■ إصرار عباس على إجراء الانتخابات في موعدها رغم معرفته بالانشقاقات والصراعات الداخلية ووجود العديد من التيارات المتناحرة داخل الحركة، هل كان له هدف محدد؟ وهل تعتقد أن فوز حماس كان متوقعاً من قبل الرئيس ويرغب في ذلك لإقصاء المتمردين في الحركة الذين أعاقوا عملية الإصلاح في كثير من الأحيان ووصلت بهم الأمور الى استغلال بعض المسلحين لتنفيذ مخططاتهم؟

■ الرئيس أبو مازن أجل الانتخابات مرة في شهر 7 السنة الماضية ولمدة خمسة أشهر تقريباً، ولقد حاول مراراً سواء في اجتماعات اللجنة المركزية أو المجلس الثوري أو مع الصفوف المتقدمة من الكوادر الميدانية أو مع المرشحين المستقلين من الفتحاويين أن يُصلح الأمور ويصوبها، ولكن دعني أقول لك أن الرئيس وصل الى قناعة أن تأجيل الانتخابات للمرة الثانية لن يغير الحال وسنفقد مصداقيتنا، إضافة الى أن بعض قيادات حماس قد هددوا بأن التأجيل سيؤدي الى حرب أهلية دامية.

أنا كنت مع التأجيل ولو لشهرين حتى نعيد ترتيب صفوفنا. لقد كان التأجيل ضرورياً حتى لأسباب سياسية وهي تنفيذ تفاهمات شرم الشيخ وحتى يتضح الأمر بالنسبة لمشاركة القدس في الانتخابات والانسحاب من مناطق «أ، وب» ـ مناطق السلطة الفلسطينية وفق اتفاق اوسلو ـ والتزام من الرباعية بفتح الأفق السياسي ووفق جدول زمني محدد للانسحاب من الأراضي الفلسطينية عام 1967 وإقامة الدولة.

أما بالنسبة للشق الثاني وهو أن الرئيس كان يتوقع فوز حركة حماس فلا أعتقد أن حركة حماس نفسها كانت تتوقع هذا الفوز.

■ الى أين تسير حركة فتح في ظل خلافاتها الداخلية؟ والى أين وصلت التحضيرات لعقد المؤتمر العام السادس للحركة؟

■ فتح حركة وطنية أصيلة مثل الجواد العربي الأصيل لها تاريخها وتراثها وإنجازاتها وكانت قادرة دوماً على النهوض من الكبوات لكن التيار العام في الحركة بخير وهو يحترم قيادته وأطره والجميع يرغب في عقد المؤتمر العام السادس وهناك ترتيبات لذلك وقد أنجز الكثير، وفتح ليست في الداخل فقط وفي الخارج أيضاً لكن الداخل مهم، لأنه هو الساحة الأساسية، ولهذا فإن المجلس الثوري في اجتماعه القادم مطالب بقرارات وإجراءات كثيرة وفي مقدمتها الانتخابات الداخلية للحركة في الوطن.

■ هل تعتقد بأن الأطر القيادية وخاصة اللجنة المركزية وفقدانها ثقة القاعدة الجماهيرية بسبب الحديث عن فساد بعض عناصرها واستغلالهم لمناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية ساهم في حالة التفسخ التي تعيشها الحركة؟

■ أقول لك بصراحة لقد حاول البعض أن يحمل اللجنة المركزية مسؤولية ما حدث في انتخابات التشريعي تماماً كما كانوا يحملون الأخ أبو عمار مسؤولية أي خطأ، لكي يبعدوا المسؤولية عن أنفسهم، ثم توقف الحديث الآن عن ذلك، والتيار العام في الحركة يؤكد على ضرورة الالتفاف حول اللجنة المركزية باعتبارها صمام أمان وحدة الحركة، وصدقني أن لا أحد في اللجنة المركزية يسعى لتحقيق مكاسب شخصية بعد أن وصل الى هذا الموقع الذي كان تبوأه قادة عظماء مثل أبو عمار وأبو جهاد وأبو يوسف النجار وسعد صايل وغيرهم الكثير الكثير ـ تطلعاتنا فقط هي التمسك بالثوابت التي أوصانا بها الرئيس الخالد أبو عمار وتحقيق أهدافنا الوطنية.

■ ما هو صراع الأجيال في داخل الحركة؟ وبماذا تفسره؟ وهل تعتقد بأن ما يسمى بالقيادة الشابة وسعيها للإطاحة بالحرس القديم ساهم في تفكيك «فتح»؟

■ سمه ما شئت صراع الأجيال، تدافع الأجيال، تزاحم الأجيال... هو شيء مشروع في كل حزب أو حركة إذا كان بطرق مشروعة، البعض قام بتحريضات ضد القيادة وحاول الحديث عن القيادة الشابة وقيادات الداخل والخارج وما شابه ذلك، لكن فتح تبقى أكبر من كل أصحاب المشاريع الخاصة، لقد حدثت انشقاقات في السابق تحت مظلة هذه الشعارات والأقاويل. ما هو مصيرهم إما في مزابل التاريخ أو على قارعة الطريق أو أداوات مسكينة في يد هذا النظام أو ذاك لا حول لهم ولا قوة.

إن الحل الوحيد هو كما قلت لك ببعث الحياة الديمقراطية في صفوف الحركة بما فيها في الأطر العليا، فليس الموضوع «فشخرة» أو «منغهة» بل إن المسؤولية مكلفة ومقرفة في بعض الأحيان، حيث تؤدي الى مرض السكري والضغط وانسداد الشرايين والجلطات والقسطرة... الخ.

الخلاف مع القدومي

■ ماذا عن الخلافات بين فاروق القدومي «ابو اللطف» رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية أمين سر حركة فتح، والرئيس الفلسطيني محمود عباس؟

■ احترامي للأخوة الاثنين فقد تربيت على يد الأخ أبو اللطف وهو الذي ألزمني في فتح هو والأخ هايل عبد الحميد، أما الأخ أبو مازن فقد رافقته في بناء السلطة وهو من أواخر الرجال المحترمين. القصة أنه نُفخ في كير هذه الخلافات وقد اجتمعنا كلجنة مركزية في عمان وصُفيت هذه الخلافات. ربما يكون الأخ أبو اللطف ليس في صورة ما يجري من تفاصيل نعيشها في الوطن وتفاصيل هموم الوطن يومية ولا حصر لها ولا يمكن استيعابها بالتليفون ولكنني على قناعة أن الاثنين وهما من مؤسسي هذه الحركة حريصان على الثوابت وعلى المشروع الوطني وعلى منظمة التحرير والخلاف كان على صلاحيات الدائرة السياسية ولكن لا خلاف على دور منظمة التحرير التي يترأس لجنتها التنفيذية الرئيس أبو مازن.

أنا وجميعنا يرفض الاستقطاب لكن البعض يحاول أن يجد ملاذاً لدرء سوأته أو المداراة عليها فيجد في الاستقطاب ملاذاً. وقد علمونا ونحن في مقتبل العمر في حركة فتح أن قانون المحبة ينتصر دوماً وأن الزبد يذهب جفاءً.

■ هل تعتبر فاروق القدومي جزءاً من المشاكل الداخلية التي تعيشها حركة فتح وخاصة أنه شرعَّ خوض بعض كوادر فتح للانتخابات التشريعية كمستقلين؟

■ أعتقد أن الأخ أبو اللطف قد نفى نفياً قاطعاً أنه شرعَّ لذلك وقد قلت لك قبل قليل هناك من يحاول الاستغلال والتذرع وإيجاد المظلة للمداراة على بعض خطواته الشاذة فينسب لهذا ويتقول على لسان ذاك ما يحلو له ويعتقد أنه بذلك ينال الشرعية. إنني كأخ صغير لهما أدعو الى الانتباه والحذر من ذلك.

■ هناك تيار في فتح يرفض مشاركة الحركة في حكومة حماس لماذا هذا الموقف؟

■ حتى الآن لا نعرف برنامج حماس فلا يمكن أن ندخل النفق ـ إن كان صح التعبير ـ دون أن نعرف نهايته، ومع هذا فإن القرار النهائي بالمشاركة أو عدمها لم يحسم حتى الآن.

■ رأيك انت شخصيا؟

■ إذا سألتني عن رأيي فأنا لست مع المشاركة. لقد رافقت الأخ أبو عمار في كل خطواته لتشكيل الحكومات المتعاقبة وكان يحرص على أن يستشير حركة حماس أولاً، وكان الرد بالرفض دائماً، أنت تعرف أن المشاركة في الانتخابات التشريعية هي على أساس برنامج واضح للمنظمة والسلطة، الآن يقولون أشياء متضاربة... عندما يكونون واضحين سيكون قرارنا واضحاً فإما أن يكونوا جزءاً من النظام السياسي الفلسطيني أو ينقلبوا عليه، لهذا فلكل حادث حديث، ولا أريد أن أطيل في هذا الموضوع.

لا أؤيد مشاركة فتح بالحكومة

■ ألا تعتقد أن دعم حماس من قبل فتح في هذه المرحلة المفصلية التي تمر بها القضية الفلسطينية واجب وطني أكبر من كل الاعتبارات الفصائلية والحزبية؟ وأنت شخصياً ما هو موقفك بشأن هذه القضية تحديداً؟

■ أنا شخصياً عضو في حركة يؤخذ قرارها داخل الأطر ولكن ـ إذا جاز لي أن أتجاوز هذه الحقيقة ـ فإنني أؤكد لك ومن خلال حواراتي مع حركة حماس طوال ستة أعوام مكلفاً من الأخ الرئيس أبو عمار رحمه الله، فقد كانت التجربة صعبة وغير مشجعة، إنهم كانوا دائماً خارج النظام السياسي ولم نتوصل الى قواسم مشتركة ويحاولون الآن الاستيلاء عليه بدون برنامج سياسي واجتماعي واضح، ولا أخفي عليك أنني أخشى من تجربتي معهم وجرنا للدخول في أحلاف في المنطقة تُستخدم فيها ورقة لتحسين الموقف التفاوضي لإطراف ذلك الحلف وينسون أن هناك رئيساً منتخباً وأن نظامنا رئاسي برلماني ويعتقدون أن لا أحد غيرهم في الساحة، هذه سياسة خطيرة وتوابعها أخطر، وقد هدد محمود الزهار ذات يوم بالحرب الأهلية هكذا بلا محرمات ولا خطوط حمراء، ومن هنا فأنا لست مع المشاركة.

■ هل تعتبر فوز حماس بداية مرحلة جديدة في القضية الفلسطينية؟ وهل تعتقد بأن الخطاب الفلسطيني المتشدد سيؤدي الى نتيجة أفضل بعد أن تم تجريب نهج المفاوضات الذي اتبعته فتح؟

■ والله يا أخي القضية الفلسطينية على أبواب مرحلة جديدة بالفعل وأخشى أن تكون نحو الأسوأ، فانعدام الشريك يعطي الجانب الإسرائيلي الحجة والذريعة للقيام بخطوات أحادية الجانب مضمونها ترسيم الحدود من جانب واحد وبموافقة دولية، كما حدث في غزة. وبالنسبة للشق الثاني من السؤال فلا أعتقد بأن التمسك بالثوابت الوطنية هو حكر على حماس. هناك ثوابت وطنية وفتح مع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية هي التي ساهمت في وضعها وإقرارها وهي الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وحق اللاجئين في العودة حسب القرار 194 والمقاومة لم تكن حصراً في حماس، فالجميع مع المقاومة كحق مشروع وقد تضمن البرنامج الانتخابي للرئيس أبو مازن بنداً واضحا في هذا المجال وحماس كانت آخر من انضم الى ممارسة هذا الحق وعندما مارسوه كان طابعه الصواريخ ـ المواسير ـ والعمليات التي استهدفت المدنيين الاسرائيليين والتي أدت جميعها الى تشويه صورة نضالنا وكانت سبباً رئيساً في إقامة جدار الفصل العنصري.

■ لماذا الرئيس عباس يهدد بالاستقالة في حين يدعو لاحترام خيار الشعب؟

■ الرئيس أبو مازن لم يهدد بالاستقالة إطلاقاً وهو ديمقراطي حتى النخاع وهو أول من احترم نتائج الانتخابات وربما يكون ذلك أحد أسباب خلاف البعض معه بخصوص فهمنا للديمقراطية، فنحن لسنا دولة مستقلة ذات سيادة، حيث مازلنا تحت الاحتلال، والديمقراطية تحت الاحتلال لا بد أن تكون مختلفة عنها في انكلترا وأمريكا وغيرهما من الدول ذات السيادة وإذا لم تساهم الديمقراطية في تعميق البعد التحرري تصبح في ظل الاحتلال أشبه بانتخابات روابط القرى أو ديمقراطية العبيد.

صحيح أننا أثبتنا للعالم بأننا شعب حضاري وديمقراطي، هل أدى هذا الى تحرير شبر واحد؟ الاحتلال أمس في نابلس وقبلها في جنين، واليوم في الخليل، وكل يوم في غزة يقصف ويقتل ويغتال ويحاصر ويعتقل ابناء الشعب الفلسطيني وما زال البعض يغني للديمقراطية... للأسف الجنازة حامية وبعضنا يزغرد.

الطيب عبد الرحيم

■ الى أين تسير القضية الفلسطينية في ظل فوز حماس وسعي فتح للسيطرة على الأجهزة الأمنية بطرق مختلفة، وحالة من الفلتان الأمني تعصف بالمجتمع الفلسطيني؟

■ اتمنى من كل قلبي أن تكون حماس جزءاً من النظام السياسي. واتمنى للحكومة القادمة من الأعماق أن تنجح في توفير الأمن للمواطن الفلسطيني الذي يتوق لذلك، واتمنى أن يعرف كل من ساهم ويساهم في الفلتان الأمني أنه معزول من الناس بل مكروه، أفلا يكفي الاحتلال، اتمنى النجاح وسنكون جميعنا سيوفاً مع كل المحاولات الجادة لوقف الفلتان الأمني.

ولكن دعني أقول لك أن الأمن مسؤولية جماعية، والجميع سلطة وقوى عليها مسؤولية، وكفى للبنادق قاطعة الطريق وليس كل من اختال على الناس ببندقيته وطنياً بالضرورة ولا يجوز أن نخلط الحابل بالنابل ونشوه المقاييس ونقلب المعايير بقصد أو بدون قصد، وهنا أؤكد أن أجهزة الأمن الفلسطينية هي للشعب الفلسطيني وليست لفتح وهم أبناء هذا الشعب ولا يستطيع أحد أن يفعل بها كما فعل الاحتلال الأمريكي بالجيش العراقي، أعضاء هذه الأجهزة كانوا ثواراً وقدموا الشهداء والتضحيات أكثر من غيرهم.

كلمة أخيرة تود قولها: أقول المرحلة القادمة صعبة لكن معدن شعبنا أصيل فهو حريص على وحدته وثوابته مهما تعاقبت الأجيال، آمل أن تكون جميع القوى على قدر المسؤولية لوقف معاناة هذا الشعب وتحقيق أهدافه وتجنيبه كل المصائب والنكبات.

وأقول لإخواني وأخواتي وأبنائي في فتح «ولا تهنوا ولا تحزنوا» و«عسى أن تكرهوا شيئاً وهو خيرٌ لكم» «ورب ضارة نافعة» المهم أن نكون على عهد ياسر عرفات وكل الشهداء والاسرى والجرحى، وأصحاب الرسالات السامية لا يُحبطوا ولا ييأسوا بل يزداد تمسكهم بثوابتهم وثقتهم بأنفسهم مهما علا الضجيج من حولهم والتشكيك بهم.

اجرى الحوار وليد عوض

مستشاران للقيادة الفلسطينية نفذا اطارا لخطة للأمن القومي الفلسطيني

أحمد الخالدي: الأمن القومي الفلسطيني حاجة ملحة لكل الفلسطينيين ونرفض ان ترتبط حقوقنا بتوفير امن اسرائيل

لندن ـ «القدس العربي» ـ من سمير ناصيف:

تحدث الدكتور احمد وليد الخالدي الى «القدس العربي» عن «الكتاب ـ الوثيقة» الذي صدر بالانكليزية هذا الاسبوع عن معهد «تشاتهام هاوس» في لندن بعنوان «اطار لخطة للأمن القومي الفلسطيني» والذي عمل الخالدي على تحضيره بالاشتراك مع الدكتور حسين آغا في السنوات الثلاث الماضية استنادا الى خبرتهما كمستشارين للقيادة الفلسطينية وكزميلي بحث كبيرين في كلية سانت انتوني (جامعة اكسفورد) في بريطانيا.

وكانت مقدمة الكتاب قد اشارت الى ان الفلسطينيين يواجهون مأزقا في مجال امنهم القومي، فهم لم يصبحوا دولة بعد، ولكنهم تجاوزوا دور حركة التحرير في وقت ما زالوا خاضعين فيه للاحتلال، وبالتالي، فانهم يحتاجون لاستراتيجية امنية اكثر من اي مجموعة اخرى وخصوصا ان كثيرا من الفلسطينيين مشردون في المهجر ورؤيتهم لمستقبلهم ولمستقبل أمنهم غير واضحة. والكتاب يحاول تحضير خطة للأمن القومي الفلسطيني تتلاءم مع حاجات ومخاوف وتطلعات الفلسطينيين، في الداخل وفي الخارج.

والدراسة في الكتاب، حسب مؤلفيه، لا تتحدد في مرحلة قبل نشوء الدولة او بعد نشوئها بل تركز على قضايا وحاجات امنية متواصلة بصرف النظر عن وضع الكيان الفلسطيني والتغيرات التي يتعرض اليها باستمرار.

واكد الخالدي بان هذا الكتاب ـ الوثيقة الصغير في حجمه والمكثف في ابحاثه وضع لكي يتم بحث البنود الواردة فيه وطروحاته وتعديلها وتطويرها حسب المتطلبات والتطورات.

واضاف بأنه حسب كل المعطيات فان الفلسطينيين يشكلون الجهة الأضعف في الصراع العربي ـ الاسرائيلي وان اسرائيل جعلت الميزان يميل لصالحها وليس للفلسطينيين وان اي خطة للأمن القومي الفلسطيني يجب ان تأخذ هذا الواقع في الاعتبار. والكتاب يحاول الرد على السؤال التالي: «كيف يمكن للجهة الضعيفة في الصراع ان تدافع عن مصالحها الأمنية بأفضل وسيلة؟».

واول ما استخدمته اسرائيل في هذا المجال، حسب الخالدي، هو تحوير القضية وجعل اعطاء الفلسطينيين حقوقهم مرتبطا بحصول اسرائيل على امنها وكأنها عملية مقايضة، من دون الأخذ في الاعتبار بان الفلسطينيين ايضا يحتاجون الى امنهم القومي امام القوة العسكرية الاسرائيلية الخارقة.

وقدم الخالدي ارقاما ونسبا عن الاوضاع الحالية في مناطق السلطة الفلسطينية، وخصوصا الضفة الغربية، موضحا ان عمليات الاستيطان الاسرائيلي فصلت الضفة الغربية عن غزة، وان الجدار الفاصل سيحتوي اكثرية هذه المستوطنات وسيساهم في فصل القدس الشرقية عن الضفة الغربية. وتساءل ما هو المطلوب امنيا من الفلسطينيين في مثل هذه الحالة؟ وخصوصا ان امن الفلسطينيين لم يطرح منذ اتفاقيات اوسلو، وصار ينظر اليه من منظار مصالح اسرائيل وامن اسرائيل فقط ويطلب من الفلسطينيين تثبيت امنهم الداخلي ومنع العمليات ضد اسرائيل فيما الاعتداءات عليهم مباحة للاسرائيليين.

واعتبر الخالدي بان جزءا من المشكلة من الجانب الفلسطيني يعود الى عدم وضوح الكيان الفلسطيني السياسي، فمن جهة هناك منظمة التحرير، ومن جهة اخرى السلطة الفلسطينية وفتح، والآن هناك حماس وحكومتها ويضاف الى هؤلاء الفلسطينيون في الشتات الذين تعرضوا لهزات ضخمة وهجمات امنية في لبنان والاردن والكويت.

الكتاب، حسب الخالدي، هو الاول من نوعه الذي يحاول معالجة الأمن الفلسطيني من منطلق فلسطيني يهمه المصالح الفلسطينية قبل اي شيء آخر اذ انه يشكل خريطة واسعة من الطروحات القابلة للتعديل، وهو الخطوة الاولى في خطة الامن القومي الفلسطيني وليس الخطوة الاخيرة وعندما يتم التوصل الى خطة شاملة في هذا المجال يجب ان تحظى بتأييد السلطات التنفيذية والاشتراعية الفلسطينية والقيادات الداخلية والخارجية للفلسطينيين.

ويقول الخالدي ان فرضية الكتاب هي انه يحق للفلسطينيين تحضير خطة للامن القومي للشعب الفلسطيني، شأنهم شأن سكان وقادة اي دولة في العالم، وان الامن القومي لا يتحقق بالوسائل العسكرية وحدها، ولكن اذا وجدت حاجة لاستخدام هذه الوسائل للدفاع عن حقوق الفلسطينيين فيجب استخدامها في ظل الشرائع والمواثيق والمعاهدات الدولية التي تنظم هذا الاستخدام.

وقال ان المأزق الذي واجهته القيادة الفتحاوية للسلطة الفلسطينية ستواجهه حماس ايضا، وهو الخيار بين حركة التحرر وبناء الدولة.

اما المشكلة الكبرى مع اسرائيل برأيه، فهي تعود الى ان الحزب الحاكم فيها اختار اعتماد السياسات الاحادية التوجه وقرر عدم التفاوض مع الفلسطينيين، واستمر في الاعتبار بأن الهدف هو بناء دولة اكثرية سكانها من اليهود حتى لو استقطعت اسرائيل اراضي فلسطينية اضافية بواسطة الجدار الفاصل والمستوطنات. واضاف الخالدي بانه وعبر الجدار الفاصل سيصبح 76 في المئة من المستوطنات ومستوطنيها بداخل الجدار من الناحية الاسرائيلية وتبقى 24 % في الجهة الفلسطينية من الجدار التي سيتم التقايض حولها مع الفلسطينيين. وسيعطى المستوطنون الاسرائيليون الباقون في الجزء الفلسطيني التحفيزات لترك مستوطناتهم والانتقال الى الجهة الاسرائيلية منه.

وعما اذا كانت هذه سياسة مرحلية قد تتبعها الحكومة الاسرائيلية الجديدة بمفاوضات اخرى، قال الخالدي انه يشك في ذلك، فاذا فاز حزب كديما في الانتخابات الاشتراعية فانه سيستخدم فوز حماس كحجة لعدم التفاوض والاستمرار في السياسة الاحادية التوجه بصرف النظر عن هوية الحزب الذي سيتحالف معه.

ويشمل كتاب الخالدي وآغا مقطعا طويلا في الفصل الرابع يشجب فيه الكاتبان سياسة اسرائيل احادية التوجه والمتمثلة بالطريقة التي انسحبت فيها من غزة. ويعتبران بان هذه السياسة تحرر اسرائيل من الحاجة الى التفاوض حول القضايا الحساسة التي لا تود التفاوض حولها، فيما تساهم في الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة العبرية. ويقولان بان السياسة الاحادية تمثل النقيض الاساسي للمفاوضات. ويريان بان هذا التوجه السلبي الخطير يشكل حقبة جديدة في التعامل الاسرائيلي مع الفلسطينيين. ويستنتج الخالدي انه «بما ان حماس في المقابل تقدم الهدنة الطويلة ولا تسعى الى استجداء المفاوضات مع اسرائيل، في هذه المرحلة، فان خيار السياسة الاحادية التوجه يكتسب دفعا اضافيا».

اما الخالدي نفسه فهو يفضل تعاونا بين حماس وفتح في الحكومة الفلسطينية الجديدة، على رغم وجود تحفظ كبير لدى بعض جهات فتحاوية حول هذا الموضوع ويشدد على ضرورة عدم حصول انقسامات في الجانب الفلسطيني بين المؤسسات الفلسطينية التمثيلية المختلفة (منظمة التحرير والسلطة وفتح وحماس). ويرى بان الانسحاب الاسرائيلي الاحادي من غزة كان مختلفا عن اي انسحاب مماثل من الضفة، حيث القضية اكثر تعقيدا بكثير.

ويؤكد الكتاب بان الأمن القومي الفلسطيني يجب ان يوفر السلامة الجديدة ويؤمن المصالح الحيوية والمعيشية للشعب الفلسطيني في داخل وخارج فلسطين على الصعيدين الفردي والجماعي، وبالتالي فوحدة الفلسطينيين اساسية لتحقيقه. ويشمل الأمن الفلسطيني منع اي خطر خارجي على الفلسطينيين او انتهاك لأرضهم.

ويعتبر المؤلفان بأنه اذا نشأت دولة فلسطينية من الضروري ان يكون مقامها موازياً للدول الاخرى في العالم، فلا يجب ان تكون مؤقتة، او تعامل بتمييز او تفرض عليها الضغوطات باستمرار او تكون الاجواء والاراضي فيها مفتوحة للتعديات والتدخلات، لأن مثل هذه الأمور ستهدد الاستقرار والامن في المستقبل.

ويؤكدان ضرورة وجود ضمانات دولية تؤكد بان الحدود الفلسطينية لن تخترق وان اي ممرات بين غزة والضفة او بين المنطقتين والخارج ستظل مفتوحة باشراف دولي.

كما يشيران الى انه من الضروري العثور على حل واقعي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين فبدون مثل هذا الحل ستواجه الدولة الفلسطينية تصدعات وازمات وسيؤثر ذلك على استقرارها واستقرار جيرانها.

وشجب الخالدي الاغتيالات والاختراقات العسكرية والغارات الاسرائيلية وتدمير الممتلكات والمنازل الفلسطينية والتعدي على الاماكن المقدسة بالاضافة الى المحاصرة الاقتصادية واغلاق المعابر وتعطيل الحياة اليومية والتوقيف الاعتباطي للفلسطينيين.

ورأى المؤلفان بان الانتخابات الاشتراعية والبلدية تلعب دورا اساسيا في اعطاء الشرعية للجهات المختلفة ولكنها لا تكفي وحدها لتثبيت شرعية القيادة. فياسر عرفات مثلا لم يكن يحتاج الى الفوز في الانتخابات لتأكيد شرعية قيادته، ومع ذلك انتخب. كما ان القيادة في الداخل (غزة والضفة) يجب ان تتمتع بالشرعية في الخارج (في المخيمات الفلسطينية الموجودة في الدول العربية ولدى فلسطينيي الشتات) والا فقدت جزءا من شرعيتها.

واعتبر الخالدي بان حماس فازت في الانتخابات الفلسطينية لكونها تفاعلت مع هذه التطلعات بمجملها وليس لأنها حركة اسلامية متشددة. والذين صوتوا لحماس من المسلمين المتشددين لا يشكلون ربع مجموع المصوتين للحركة.

ولا يتوقع الخالدي ان تفرض حماس برنامجا اجتماعيا تقليديا على الشعب الفلسطيني لأن قادتها يدركون تشعب وتنوع الجهات التي ايدتها.

كما دعا كل من يقرأ الكتاب ـ الوثيقة الصادر عنه وعن حسين آغا الى ارسال المقترحات اليهما بشكل مستمر حتى يكتسب المشروع زخما اقوى ويصبح اكثر تماشيا مع التطورات.

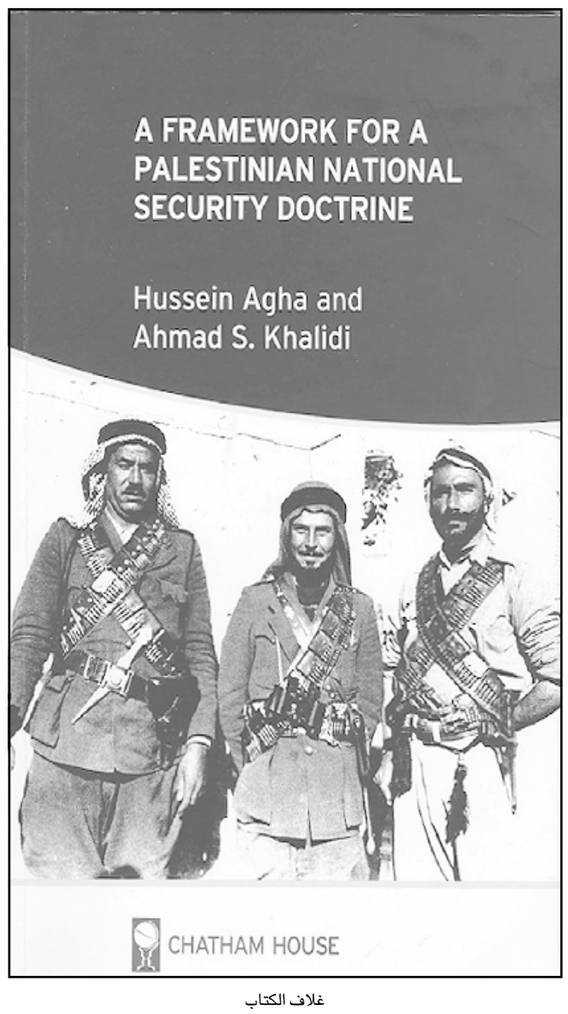

غلاف الكتاب